

جيوپوليتيكا التهديدات الأمنية في الجزائر وارتكازاتها المكانية

Geopolitical security threats in Algeria and their spatial anchors



د/ عبد الرحيم رحموني

جامعة سعيدة - د. مولاي الطاهر، (الجزائر)

abderrahimrahmouni99@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/05

تاريخ القبول للنشر: 2022/04/25

تاريخ الاستلام: 2022/02/27

ملخص: تُعتبر المعطيات الجيوپوليتيكية ذات مكانة حيوية ضمن إستراتيجية انتشار كل أشكال التهديدات الأمنية، هذه العلاقة مثلت حلقة بارزة في تحقيق الأمن الوطني الجزائري على اعتبار أنّ الجزائر تمتلك معطى جغرافي وفي نفس الوقت منفتحة على عديد التهديدات الأمنية. إذ حاولت هذه الدراسة رصد وتحليل أثر المتغيرات الجيوپوليتيكية على تمركز وانتشار التهديدات الأمنية والبحث عن مقاربات أكثر فاعلية لمواجهة هذه التهديدات. تحاول هذه الدراسة أن تتطرق التفصيل إلى المقاربة المكانية التي توظفها التهديدات الأمنية في نشاطاتها بالجزائر، مستغلة كل المعطيات الجغرافية لتعزيز مقدراتها القتالية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى إبراز الدور الكبير للعوامل المكانية في حسابات التهديدات الأمنية، والتي تعتبر تهديدات ذات صلابة كلما عرفت كيف توظف هذه المقاربة.

الكلمات المفتاحية: الجزائر؛ المعطى الجيوپوليتيكي؛ إستراتيجية الانتشار؛ الحدود.

Abstract: The Geopolitical data are considered vital in the strategy of spreading security threats. This relationship Where represented a prominent link in the achievement of Algerian national security, given that Algeria possesses a geographical factor and at the same time is open to many security threats. This study Where attempted to monitor and analyze the effect of geopolitical variables on the concentration and spread of security threats, and to search for more effective approaches to confront these threats.

This study attempts to address in detail the spatial approach that security threats employ in its activities in Algeria, taking advantage of all geographical data to enhance its combat capabilities. approach.

key words: Algeria; Geopolitical data; Spread strategy; Borders.

1. مقدمة:

يعتبر البحث في الدراسات الأمنية النظرية والميدانية دون الاعتماد على المقاربة الجيوبوليتيكية بحثاً ذا نقصٍ إذا ما تم الأخذ بالحسبان طبيعة ودور المتغيرات الجيوبوليتيكية ضمن التصورات الأمنية، إذ أن متغير الجغرافيا بقدر ما يأخذ موقعه المحوري في المجالات السياسية بقدر ما يتربع على أولى معطيات العمليات الأمنية، خاصة وأن هذه المعطيات الجيوبوليتيكية في الأصل تعتمد على عاملي التوقع الميداني والاستشراف العمليتي سواء بالنسبة للمؤسسات الأمنية أو الطرف الآخر من معادلات التهديد الفعلي أو المحتمل.

فلا يمكن القول بفعالية المقاربة الأمنية في مكافحة التهديدات الأمنية دون أن يكون للجيوبوليتيكا تلك المكانة المركزية في كل مستويات المقاربة الأمنية، هذا وإنَّه في الوحدات السياسية ذات الرؤى الأمنية الفعالة لا يمكن الاستغناء عن التصورات المكانية ولا المتغيرات الجيوبوليتيكية خاصة وأنَّها ذات مركزية قائمة على البُعدين الإيجابي والسلبي في ذات الوقت، هذه المتغيرات بقدر ما تُمثِّل عامل قوة للوحدة السياسية إذا ما تمَّ استغلالها على أكمل وجه مع الأخذ بالحسبان وزنها في الساحة العالمية، بقدر ما تُمثِّل عامل جذب للفواعل الخارجية الساعية لأن تسيطر على هذه الوحدة السياسية سواء كانت هذه الفواعل ذات طبيعة مماثلة للدولة أو ذات طبيعة لاتماثلية.

من ذلك فإنَّ الجزائر والتي تقع ضمن مجال جيوبوليتيكي حساس تغذيه الأزمات الإقليمية وفي نفس الوقت مجالا فعّالا يتميز بوجود عديد نقاط القوة كالموقع الإستراتيجي بما فيه المساحة والحدود وموارد الطاقة التي تعتبر إلى حدٍّ بعيد معاملات قوة تأخذ بالدولة إلى مصاف القوى الفعالة في المسرح الإقليمي والعالمي، هذا الارتكاز الجيوبوليتيكي الذي وُجدت فيه الجزائر أوجد لها فواعل -سواء دول أو فواعل من غير الدول- طامعة، ساعية لأن يكون لها مكانة حيوية في الجزائر في ظل ما عاشته طيلة عقد من الزمن في تسعينات القرن الماضي من الأزمة الأمنية، والتي لازالت تُلقي بظلالها على التصور الأمني الجزائري وانتشار الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

يتم التركيز في هذه الدراسة على دور المتغيرات الجيوبوليتيكية في انتشار وتنامي التهديدات الأمنية في الجزائر، ضمن إطار محاربة التهديدات الأمنية ورغبة بعض الفواعل اللاتماثلية الطامعة في التمرکز ضمن المجال الجيوبوليتيكي الجزائري، وهنا تأخذ الدراسة على عاتقها مهمة الإجابة على عديد الإستفهامات والتي يراد منها فك اللبس عن طبيعة وارتكاز التهديدات الأمنية في ظل توظيف المتغير الجغرافي في معادلات القوة والإغراء الجغرافي، هذا الإغراء الذي يمثِّل حلقة مفقودة في بعض الفواعل الساعية للتمركز في الجزائر يقوم على يقينيتها بالدور البارز للمتغيرات الجيوبوليتيكية ضمن إستراتيجيات الإنتشار.

على هذا الأساس من الطرح ورغبة في المساهمة ضمن الدراسات الأمنية والجيوبوليتيكية جاءت هذه الدراسة لتحلل طبيعة العلاقة بين المتغيرات الجيوبوليتيكية ومعادلات انتشار التهديدات الأمنية وفق إشكالية مؤداها، ما هو موقع المعطى الجغرافي ضمن مسار انتشار التهديدات الأمنية في الجزائر؟ وكيف

وظفت الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية المعطى الجغرافي للجزائر في عملياتها ونشاطاتها؟.

حيث أنّ الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير شرعية استغلت هذا المعطى الجغرافي في عملياتها وتموقعها، وهو ما لوحظ خلال الأزمة الأمنية وما يلاحظ في الوقت الحالي من تنامي شبكات الجريمة المنظمة عبر الحدود، في ظل البحث عن مقاربة جزائرية أمنية-تنموية للقضاء على هذه التهديدات.

تهدف هذه الدراسة لأن تكون على قدر كبير من الأهمية النظرية والميدانية، على اعتبار أنّها جاءت لتعالج قضية جديرة بالبحث والاهتمام، خاصة في ظل فعالية ودور المتغيرات الجيوبوليتيكية ضمن التصورات الأمنية النظرية والميدانية وفي نفس الوقت ضمن منطلقات انتشار وتمركز التهديدات الأمنية ومُجمل الفواعل اللاتماثلية الساعية لأن يكون لها وزن داخل المجال الإستراتيجي الجزائري. خاصة وأنّ الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية استغلت المُعطيات الجيوبوليتيكية الجزائرية خاصة في طريقة انتشارها وهو ما سنلمسه في ثانيا الدراسة، متخذة في ذلك المجال الجغرافي كنقطة تمركز لعملياتها، حيث تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

- جيوبوليتيكية الجزائر: نقطة قوة للدولة أم إغراء جغرافي لكل أشكال التهديد.
- الجماعات الإرهابية والمُعطى الجغرافي في الجزائر.
- شساعة الحدود ضمن نشاط الجريمة المنظمة في ظل انفتاح الجزائر على حواضن جيوبوليتيكية تغذيها الأزمات.
- الجزائر في حسابات شبكات الهجرة غير شرعية: من الأهمية الجيوبوليتيكية للجزائر إلى ضرورة الاستغلال المكاني للمسالك الجغرافية.
- الآليات الواجب توظيفها لبناء مقاربة جيو-أمنية فعّالة في الجزائر.

2. جيوبوليتيكية الجزائر: نقطة قوة للدولة أم إغراء جغرافي لكل أشكال التهديد

مما لا يخفى على أحد من العارفين بخبايا الجيوبوليتيك أنّ لهذا المعطى المحوري في سياق العلاقات العالمية الأهمية القصوى، خاصة إذا ما تم الأخذ به على أنّه ينطلق من تلازمة الأمن الوطني بعدد مقارباته وسياقاته التفاعلية والمُعطى الجيوبوليتيكي بارتكازاته المكانية، من منطلق متلازمة الأمن والجغرافيا ضمن البناء والانتشار الأمني، وفي الوقت ذاته تحقيق الفاعلية الأمنية المبنية على المعطى الجيوبوليتيكي المركزي في ظل ما تشهده الساحة العالمية من تنامي كل أشكال التهديدات بتنوع تشكيلاتها التماثلية واللاتماثلية.

حيث أنّه لا يمكن بناء فاعلية انتشار في ظل غياب أو بالأحرى تغييب المعطى الجيوبوليتيكي الذي يؤخذ به على أنّه المتغيّر المحوري في كل معادلات إستراتيجية الانتشار، هو ذات الأمر الذي أوجدت فيه الجزائر ضمن مُعطائها الجيوبوليتيكي الذي أوقعها ضمن حلقات جغرافية ذات أبعاد إستراتيجية سواء

بالنسبة للوحدة السياسية باعتبارها نقطة قوة أو الفواعل اللاتماثلية ذات الصبغة التهديدية المتمركزة ضمن مجال جغرافي داخل الجزائر وخارجها باعتبار أنّ الجزائر تمتلك مقوّمات جيوبوليتيكية تمثّل عوامل جذب لبقية الفواعل الأخرى.

إنّ المتتبع لمسارات تأثير العوامل الجيوبوليتيكية يدرك حقاً أنّ للجزائر عديد المقوّمات التي حتماً ستعزّز من مكانتها الخارجية، هذه المقوّمات التي تعتبر إلى حدٍ بعيد نقاط قوة للجزائر باعتبار الموقع الجيوحيوي الذي تتواجد فيه الجزائر سواء الجغرافي الوطني أو حتى الإقليمي "المنطقة المتوسطة- المنطقة المغاربية- منطقة الساحل والصحراء"، هذا الحيز المكاني أعطى للجزائر وزناً حساساً ضمن مجالها الجيوسياسي الإقليمي المتميّز بتنامي عديد بؤر التوتر المتغذية من رغبة الفواعل الخارجية-اللاتماثلية واللاتماثلية - في السيطرة على الوحدات الجغرافية فيه.

مساحة الجزائر والتي تقدر بحوالي 2.381.741 كلم² أعطت لها مكانة مركزية ضمن المجال الجيوسياسي الإقليمي والعالمي خاصة وأنّ المساحة هي في الأصل مُعطى ذا بُعدين للجزائر، إيجابي إذ أنّ الجزائر استفادت من مساحتها على اعتبار إدراجها في كل مبادرات بناء الأمن الإقليمي والعالمي وفي نفس الوقت تمتلك نقطة قوة حقيقية وفعّالة، وذات بُعد سلبي والذي يُلاحظ وفقه في أنّ هذه المساحة أعطت للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والمهاجرين غير الشرعيين دافع لتركيز عملياتها في بعض النقاط البعيدة خاصة في الصحراء.

كما أنّ وجودها ضمن هذا الحيز الجيوبوليتيكي أعطى لها نسقاً نظامياً ذا طبيعة جغرافية في الفضاء الإقليمي، هذا المجال الذي يركز على مركزية الحدود (The Border) في بناء الأمن وفي نفس الوقت في انتشار مجمل التهديدات، فحدودها الغربية تتشارك فيها مع المغرب بما يقارب 1559 كلم وفي الجنوب الغربي مع موريتانيا بـ 463 كلم والصحراء الغربية بـ 42 كلم، وجنوباً مع مالي بما يقارب 1376 كلم والنيجر بـ 956 كم، أما شرقاً تتشارك الحدود مع تونس بـ 965 كم و ليبيا بـ 982 كم (حدادي، 2017، ص 68).

يمكن من خلال هذه الأرقام القول أنّ لمتغيّري المساحة والحدود الأهمية الجيوحيوية سواء للجزائر وحتى للتهديدات، أي أنّ طرفي الدراسة هما الجزائر كوحدة جيوبوليتيكية والتهديدات الأمنية اللاتماثلية كفواعل ذات طبيعة مهدّدة للأمن الوطني الجزائري، هذه الفواعل اللاتماثلية التي تستغل بدورها الغنى الجيوبوليتيكي للجزائر لتوسيع دائرة نشاطاتها وارتكازاتها المكانية الإستراتيجية، والتي بدورها تؤثر على الأمن الوطني للجزائر خاصة في ظل حساسية المعطى الجيوبوليتيكي ضمن بناء الأمن الوطني للجزائر.

من ذلك تُمثّل المساحة خاصية جيوبوليتيكية إيجابية وسلبية في نفس الوقت بالنسبة للجزائر، إيجابية من خلال أنّ هذه الشّساعة تكون نقطة قوّة لتوسيع التصور الأمني الجزائري ليشمل الأبعاد الجغرافية في مختلف الجهات الأربع من الخريطة بحيث تتأسس على مُعطى التنوع والشّساعة، وسلبية قائمة على فقدان السيطرة نوعاً ما على بعض النقاط والتي تستغلها شبكات الجريمة المنظمة لنشاطاتها الإجرامية خاصة في الحدود الجنوبية.

كما تُعد في الوقت ذاته إغراء جيوبوليتيكي للجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، هذا الإغراء الذي تستغله هذه الشبكات الإجرامية في نشاطاتها الميدانية بتوظيف عاملي الإنتشار والتمركز، والقائم على التوظيف الفعّال لهذا المعطى الجيوبوليتيكي للجزائر لتهديد الأمن الجزائري على سياقاته الجغرافية، إذ أمكن القول أنّ هذه الشبكات الإجرامية عرفت إلى حدٍّ معيّن كيف تستغل هذا المعطى خدمة لمصالحها المحورية وتوسيعا لنشاطاتها الإجرامية.

هذا وتعد مصادر الطاقة (Energy Resources) في المعادلات الجيوسياسية العالمية ذات أهمية مطلقة في تحديد وزن الدولة ومركزها خارجيا، وفي تعزيز وبناء اقتصادها وأمنها الوطني، في ظل تحقيق الغاية الأمنية التي ترتكز حول تعزيز المواقع التي تتواجد فيها هذه المصادر، حيث أنّ المتبع لواقع الحال في الجزائر يدرك دور حقول الطاقة ضمن البناء الأمني، خاصة ما حدث في الهجوم على تيقنتورين (أقراد، 2017، ص 273-290) والذي مثّل أحد حلقات استغلال الجماعات الإرهابية للمعطى الجغرافي في الجزائر. كما أنّ إطلالة الجزائر على البحر الأبيض المتوسط الذي يعد أحد أبرز المسطحات المائية وامتلاكها لمتغيّر جغرافي بحري (The Marine Geographic Variable) أعطى لها قدرا كبيرا من الأهمية لدى الفواعل التماثلية واللاتماثلية، خاصة وأنّه في الآونة الأخيرة أصبحت الواجهة البحرية في غاية الأهمية لدى شبكات التهريب والهجرة غير الشرعية، الأمر الذي أكد على دور هذه المتغيّرات الجغرافية البحرية ضمن نشاط انتشار التهديدات الأمنية.

هنا أمكن القول بتأثير المتغيّرات الجيوبوليتيكية على الواقع الأمني في الجزائر وعلى انتشار وتموقع التهديدات اللاتماثلية، إذ لو تمّ التتبع الميداني لنشاط هذه التهديدات لأمكن القول أنّ الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة ركزت على المتغيّر المكاني والانتشار الميداني، فمثلاً في الجزائر ركزت الجماعات الإرهابية في تسعينات القرن الماضي على بعض المناطق ذات الوزن المكاني ضمن الحسابات الحقيقية لصانع القرار، خاصة في المناطق الشمالية من الوطن ذات الطبيعة الجبلية والغابية، ضف إلى ذلك نشاط شبكات الجريمة المنظمة خاصة على الحدود الغربية والجنوبية وهو ما سيتم التطرق إليه في أحد مستويات الدراسة.

في ظل ذلك فإنّ الرّؤى الجيوأمنية تنطلق من متلازمة الأمن والجغرافيا، خاصة في ظل ما عاشته وتعيشه الجزائر من تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية، هذا ولا يمكن الإغفال عن دور المؤسسة الأمنية والعسكرية في هذه المعادلة المبنية أساسا على الحفاظ على الأمن الوطني الجزائري بتوظيف كل المعطيات الجغرافية في الحرب على الإرهاب ومواجهة شبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، هذا وإنّ مُجمل التهديدات التي عاشتها الجزائر طيلة الأزمنة الأمنية أثّرت إلى درجة كبيرة في إدراك صانع القرار لمكانة ومحورية المتغيّر الجيوبوليتيكي في كل العمليات الأمنية.

3. الجماعات الإرهابية والمعطى الجغرافي في الجزائر

مثّل المعطى الجغرافي للجزائر حاضن جيوبوليتيكي ذا مركزية ضمن سياقات انتشار الجماعات الإرهابية، والتي يشير إليها الخبراء الدارسون لتطور الظاهرة الإرهابية في الجزائر في تسعينات القرن الماضي

في ظل الأزمة الأمنية التي شهدتها الجزائر والتي لا زالت تُلقي بظلالها على الواقع الأمني في الجزائر، من منطلق أن المعطى الجغرافي لبعض المناطق في الجزائر خاصة تلك التي تتميز بتضاريس جبلية مثل أحد أبرز المتغيرات التي ركزت عليها الجماعات الإرهابية ضمن نشاطها الإجرامي، مستغلة بذلك جيوبوليتيكا الجبال كحاضن إستراتيجي لنشاطاتها.

في بعض الدراسات الميدانية التي تم إجراؤها والتي حللت الأزمة الأمنية في الجزائر لوحظ أن للجبال (The Mountains) دورا محوريا في نشاط الجماعات الإرهابية، حيث أن هذه الجماعات اتخذت من الجبال ملجأ لها لسببين أساسيين، الأول قائم على الوزن الجيوبوليتيكي للجبال ضمن نشاطات وانتشار الجماعات الإرهابية خاصة في المناطق ذات الطبيعة الجبلية والغابية مثل جبال " المدية، سيدي بلعباس، البويرة، تيزي وزو، جيجل، بومرداس..."، هذا التمرکز في الجبال ذات التضاريس الوعرة أعطى للجماعات الإرهابية الوقت الكافي للتخطيط لنشاطاتها الميدانية، أي أن صعوبة الجبال مثلت أساسا ارتكزت عليه الجماعات الإرهابية في نشاطاتها الإجرامية داخل الجزائر.

أما السبب الثاني فيرتبط ارتباطا وثيقا بالسبب الأول إلا أنه يتركز على عامل تواجد قيادات الجماعات الإرهابية في الجبال، إذ أن هذه النشاطات أبانت عن فجوة أمنية في التسعينات والتي استغلتها الجماعات الإرهابية في نشاطاتها، هذه الفجوة الأمنية (The Security Gap) في الوقت ذاته أبانت عن خطأ في إدراك صانع القرار لدور ومركزية الجبال في العمليات الإرهابية -هنا لا يمكن إنكار انتشار المؤسسات الأمنية في الجبال في الفترات السابقة إلا أن الجماعات الإرهابية استغلت بعض الفجوات لتعزيز نشاطاتها الإجرامية-، أي أن الجماعات الإرهابية كان لها إدراك فعّال لهذا الوزن الذي تُمثله الجبال ضمن النشاط الإجرامي.

يجد الدارس للظاهرة الإرهابية في الجزائر أن هذه الجماعات الإرهابية تأسست في الجبال، فمثلا الحركة الإسلامية المسلحة التي تأسست في فبراير 1992 تمركزت في منطقة الزبربر/الأخضرية ولاية البويرة، وهو ما تم الإشارة إليه قبل قليل؛ خاصة ما تمثله هذه المنطقة من مركزية في نشاط الجماعات الإرهابية، وكذا الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي تأسس في جبال جيجل واتخذ من هذه الجبال مقرا له ومنطلقا لعملياته الإجرامية، ضف إلى ذلك الحركة لأجل الدولة الإسلامية التي تأسست سنة 1991 واتخذت من جبال الونشريس غرب الجزائر مقرا لها (لخضاري، 2014، ص 25-27)، حيث أن التضيق الخانق على الجماعات الإجرامية في النسيج العمراني والريفي ألزمها على تبني المتغير الجبلي للتأسيس لنشاطات إرهابية.

هذا التمرکز لهذه الجماعات الإرهابية أخذ بالحسبان -سواء بعلم هذه الجماعات بضرورة المتغير الجغرافي أو صدفة- دور بعض التشكيلات الجغرافية في نشاطاتها والتي نجحت في بعض المرات من تهديد الأمن الوطني الجزائري، خلفت بذلك ما يقارب 200 ألف قتيل من المدنيين وقوات الأمن و 8023 مفقود (قوي، 2017، ص 49-50)، هذه الآثار مثلت حلقة لا تنسى في تاريخ التهديدات الأمنية في الجزائر، خاصة

من المدنيين القاطنين في المناطق الجبلية والعسكريين العاملين في الثكنات العسكرية في هذه المناطق التي وجدت فيها الجماعات الإرهابية مركزا لنشاطاتها الإجرامية.

كما أنّ شساعة الصحراء الجزائرية (The Algerian Sahara) والتي تُمثّل 80% أي 5/4 من مساحة الجزائر مثل هو الآخر إغراء جيوبوليتيكي للجماعات الإرهابية التي تتمركز فيه خاصة بعد الانضمام إلى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في يناير 2007، والذي أعطى دافعا جديدا لنشاط الجماعات الإرهابية في الصحراء الجزائرية بالإضافة إلى التحالف مع شبكات الجريمة المنظمة في الصحراء، والذي أفضى هو الآخر إلى تشكيل خلايا إرهابية جديدة تتخذ من الصحراء الجزائرية نشاطا لعمليات الإجرامية التي تُهدّد الأمن الوطني الجزائري.

بخصوص عدد الإرهابيين الذي تم توقيفهم أو القضاء عليهم حسب إحصائيات وزارة الدفاع الوطني فقد بلغ في سنة 2016 حوالي 225 إرهابي تم توقيفهم والقضاء على 125 آخرين (مجلة الجيش، ديسمبر 2016، ص 20-21)، أما في سنة 2017 فقد بلغ عدد الإرهابيين الذين تم القضاء عليهم 91 إرهابي بإنخفاض محسوس عما تم تسجيله في 2016 في حين بلغ عدد الارهابيين الموقوفين 40 إرهابي و30 إرهابي سلموا أنفسهم للسلطات العسكرية بالإضافة إلى القبض على 214 من عناصر الإسناد (مجلة الجيش، جانفي 2018، ص 22-23)، بخصوص سنة 2018 فقد سجل إنخفاض في عدد الإرهابيين الذي تم توقيفهم أو القضاء عليهم بما يقدر بـ 57 إرهابي و 132 إرهابي سلموا انفسهم في حين تم القبض على 170 من عناصر الإسناد والدعم (مجلة الجيش، جانفي 2019، ص 20-21)، لتسجل سنة 2019 إنخفاضا محسوسا في عدد الإرهابيين الذي تم القضاء عليهم ليبلغ 15 إرهابي و 25 إرهابي تم توقيفهم وتسجيل 44 إرهابي سلموا انفسهم للسلطات العسكرية وتوقيف 245 من عناصر الإسناد (مجلة الجيش، جانفي 2020، ص 75)، هذه الإحصائيات التي تؤكد على الاستغلال النوعي للمعطى الجيوبوليتيكي من طرف الجماعات الإرهابية والتي لم تصل إلى حد تطوير مقدراتها مقارنة بما وصل إليه الجيش من الاعترافية.

مثّلت هذه التشكيلات الجغرافية حافزا وإغراء جيوبوليتيكي للجماعات الإرهابية الساعية لأنّ تصل إلى أبعد نقطة في تهديدها للأمن الوطني الجزائري، وإستهداف النقاط الحساسة ذات البعد الإستراتيجي ضمن قواعد الوحدة السياسية، هذه الرغبة تولدت من إستفادة هذه التنظيمات من بعض المقوّمات البشرية والتي إستفادت بدورها من التجربة الأفغانية، وهنا أمكن القول أنّ أخطر الجماعات الإرهابية ارتكزت على أفكار الجزائريين العائدين من أفغانستان وعلى الدعم الذي تلقته ولا زالت تتلقاه هذه الجماعات من تنظيم داعش، خاصة في الفترة الراهنة بعد أن انضوت معظم التشكيلات الإرهابية الناشطة في الجزائر تحت لواء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

هذا المكسب الذي اعتبرته التنظيمات الإرهابية وعديد الخبراء مكسباً حتماً سيُعزز من نشاط الإرهاب وتوسيع نقاط تواجده بتوظيف إستراتيجية الانتشار وتشتيت التصور الأمني - حسب هذه الجماعات-، ولعل سنة 2007 حملت في طياتها تحولا جذريا في نشاط الجماعات الإرهابية وفي نفس الوقت أعاد صانع القرار حساباته وإدراكه لشدة هذه الجماعات وانتشارها الميداني، حيث وفي أبريل 2007 تم

استهداف قصر الحكومة الذي يعد نقطة حساسة في النظام الجزائري وكذا استهداف المجلس الدستوري في ديسمبر من نفس السنة، بل وتمّ استهداف موكب الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة في نفس الشهر، وهو وما يعتبره المختصون ضربة موجعة للأمن الجزائري وفي نفس الوقت حافزا للجماعات الإرهابية.

4. شساعة الحدود ضمن نشاط الجريمة المنظمة في ظل انفتاح الجزائر على حواضن

جيوپوليتيكية تغذيتها الأزمات

يؤكد العديد من المنظرين على الدور الإستراتيجي والمحوري للحدود ضمن التصورات الجيوأمنية للوحدات السياسية، هذا المتغير الذي تم الإشارة إليه سابقا على أنه أحد المقومات الجيوپوليتيكية للدول باعتبارها تمثّل حواضن وحيّز يحمي الدول من التهديدات الخارجية، وفي نفس الوقت وجب على الدول الإدراك الفعلي لحساسية ووزن الحدود ضمن التصورات الجيوپوليتيكية والأمنية للدول، من منطلق الفاعلية التي تستغلها شبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها الإجرامية الساعية إلى تهديد الأمن الوطني للدول.

والجزائر باعتبارها تمتاز بشساعة حدودها من كل الجهات سواء البحرية والبرية عرفت إلى حدٍ بعيد كيف تحافظ على هذا المعطى الجغرافي الذي تمثّله الحدود، خاصة بتوظيفها لمقاربة الانتشار العسكري عبر الحدود من كل الجهات الغربية والشرقية وحتى الجنوبية والأقل من ذلك الواجهة البحرية، هنا أمكن القول أنّ هذا المعطى بقدر ما تمثّل نقطة قوة للجزائر بقدر ما تمثّل تحدي ورهان حقيقي للمؤسسات الأمنية والعسكرية وحتى صانع القرار، إذ وكلما اتسعت حدود الدول كلما أدى ذلك إلى صعوبة السيطرة على نشاط شبكات الجريمة المنظمة.

المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب من بين نقاط التماس بين القوات الأمنية الجزائرية وشبكات الجريمة المنظمة الناشطة في تجارة المخدرات خاصة في فترة ما بعد الأزمة الأمنية، باعتبار أنّ الجزائر مثّلت منطقة عبور محورية نحو الشرق الأوسط وأوروبا (باسعيد، 2015، ص 102-103)، إذ هي بذلك تُمثّل خطأ إستراتيجياً يتم عبور المخدرات من خلاله قادمة من كولومبيا مروراً بالمغرب لتصل إلى وجهات مختلفة لعل أبرزها آسيا وأوروبا، ممّا يعطي للجزائر دافعا حقيقيا لأن تكون مساهمة في كل مبادرات محاربة المخدرات وفق الأطر والمواثيق الدولية.

فبالرغم من إغلاق الحدود بين الجزائر والمغرب -دون الدخول في التفاصيل- إلا أن شبكات تهريب السلع -الجزائرية والمغربية- أخذت ثنائية استفادة كل طرف من أطراف جماعات التهريب من الطرف الآخر، حيث تتمركز السلع المهربة من المغرب إلى الجزائر في الخضّر والفواكه وبعض المواد الغذائية والألبسة إضافة إلى المخدرات، بينما تستفيد شبكات التهريب المغربية من تهريب المحروقات والأدوية والمواشي والتمر و... من الجزائر نحو المغرب (باسعيد واقع التهريب بالمنطقة الحدودية الجزائرية- المغربية، 2018، ص 206)، وهنا يكمن دور الجيوپوليتيكا في نشاط شبكات الجريمة المنظمة التي عرفت إلى حدٍ بعيد كيف تستغل الفجوات والنقاط الصعبة في المنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب.

لا يقف نشاط شبكات التهريب والجريمة المنظمة في الحدود الغربية بل أن الحدود الشرقية مع تونس عرفت هي الأخرى نشاطا مكثفا لشبكات الجريمة المنظمة، مستغلة بذلك الظروف التي عاشتها تونس بعد 2010 لتمرر أجندتها الغير شرعية وتهديد بذلك الإقتصاديين الجزائري والتونسي على حد سواء، خاصة وأن هذه المنطقة تعتبر من بين نقاط التماس الفعلية والحساسة بين المؤسسات الأمنية الجزائرية بمختلف تشكيلاتها "القوات العسكرية، حرس الحدود، شرطة الحدود، الجمارك" وشبكات الجريمة المنظمة باختلاف نشاطاتها الإجرامية.

تُمثّل المحرقات أحد أبرز المقومات الجيوبوليتيكية للوحدات السياسية الدولية وحتى الفواعل من غير الدول، هذا المتغير الحيوي يُعتبر الوتر الحساس الذي تركز عليه شبكات الجريمة المنظمة في الحدود الشرقية، حيث أنّ للوقود أهمية محورية ضمن نشاط هذه الشبكات الإجرامية التي تُهدّد الاقتصاد الوطني الجزائري باستنزاف هذه المادة الحيوية وتهريبها نحو تونس، خاصة منطقة تبسة - تقع على الحدود مع تونس - والتي يعتبرها البعض المحرك النابض لنشاط شبكات تهريب الوقود على الحدود الشرقية، إذ قدرت كمية الوقود المهربة في سنة 2013 ما يقارب 1.5 مليار لتر (بلغيث، 2017، ص 150.149)، ذلك قائم على إدراك شبكات التهريب لحساسية هذا المتغير الجيوبوليتيكي الحساس، وإستغلال النقاط الجيوبوليتيكية خدمة لمصالحها الإجرامية.

والأخطر من ذلك ما تشهده منطقة الساحل والصحراء التي تُمثّل جزء من الحدود الجنوبية للجزائر في ظل الانفلات الأمني في مالي، في الأساس السبب الحقيقي الذي يقف وراء إنتشار وإستفحال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي هو مخرجات الأزمة المالية والفسل الدولاتي في ليبيا، والتي ساهمت في تغذية شبكات الجريمة المنظمة في ظل إنتشار السلاح الليبي في كل المنطقة، ما أثر على شكل وشدة التهديدات الأمنية في الجزائر.

يقع تهريب الأسلحة ضمن قائمة أشكال الجرائم المنظمة عبر الوطنية التي تؤثر على الأمن الإقليمي للمنطقة المغاربية، هو ذات الأمر الذي عانت منه الجزائر وباقي الدول المغاربية جراء الانفلات الأمني من تنامي تجارة الأسلحة وسهولة وصول السلاح إلى الجماعات الإجرامية ومن تمّ إلى الجماعات الإرهابية حيث أصبحت بذلك ليبيا مستودعا حقيقيا للسلاح (سنوسي، 2020، ص 91)، وعليه فإنّ الباحث في الدراسات الأمنية والجيوبوليتيكية يدرك حقيقة ما مثّله ليبيا في هذا الشأن، وأصبحت بذلك كل أشكال الأسلحة والذخائر الحربية سهلة الحصول والوصول إليها من طرف شبكات الجريمة المنظمة، الأمر الذي يؤكد على دور الجيوبوليتيكا والأبعاد المكانية في تغذية هذه التهديدات الأمنية التي تعد أخطر أشكال التهديدات على الأمن الوطني للجزائر.

من ذلك فإنّ المجال المكاني الذي تتواجد فيه الجزائر أعطى لشبكات الجريمة المنظمة عامل جذب نظراً للغنى الجيوبوليتيكي الذي تمثّله الجزائر، والقائم بدوره على متلازمات الحفاظ على أمن الحدود ومحاربة نشاط شبكات الجريمة المنظمة، هذه المتلازمة التي ركزت عليها القوى الأمنية والعسكرية الجزائرية القائمة على تخطيط إستراتيجي يأخذ الأبعاد الجغرافية كأساس للتصورات الأمنية خاصة إذا ما

تعلق الأمر بحماية حدودها من كل أشكال التهديدات الأمنية، في ظل إستفحال هذه الظاهرة عالميا وإقليميا ومحليا ما حثّم تبني رؤى أكثر فاعلية ذات ازدواجية جيوأمنية وتلازمية المكان والأمن.

إذ وكما تشير إليه النظريات الجيوبوليتيكية التي تأخذ الدولة كوحدة تحليل فإنّ لشساعة الحدود الأهمية القصوى كعامل جذب وإغراء جيوبوليتيكي لكل نشاطات الجريمة المنظمة، هذه الجماعات وكما هو ملاحظ فإنّها ركزت في الجزائر على عامل الإنتشار قصد تشتيت التركيز الأمني، فأصبح بذلك نشاط هذه الشبكات يأخذ البُعد العبر الوطني كمحرك لكل تفاعلاتها مع الواقع الجيوبوليتيكي والأمني الجزائري في ظل ما يؤخذ به من فاعلية العنصر البشري لهذه الشبكات.

ضف إلى ذلك أنّ شساعة المساحة يقابلها في الغالب وفق الميدان الجغرافي شساعة للحدود، حيث مثّلت الجزائر أحد أبرز هذه الفرضيات من كل الجهات الجغرافية الرئيسية وحتى الفرعية، فشساعة المساحة في الجزائر قابله انفتاح الجزائر من كل الجهات على عدد من الوحدات السياسية والأقاليم الجغرافية الغالب فيها غني ببؤر التوتر الذي تؤثر على الأمن الوطني الجزائري، والتي ولدت تنامي كل أشكال التهديدات الأمنية القائمة في الغالب على انتشار وتوسع نشاط شبكات الجريمة المنظمة.

ولعل الحلقة البارزة في هذه المعادلة هي أنّ الجزائر مثّلت ولا زالت تُمثّل ذلك المجال الحيوي المركزي في نشاط شبكات الجريمة المنظمة في إفريقيا وباقي دول العالم، من خلال إطلالها على واجهة بحرية مركزية في المعادلات العالمية، ويابسة تتوزع على الجهات الجغرافية المختلفة والملاسة لوحدة سياسية تتميز بمآزق أمنية وفي مقدمتها مالي وليبيا، وانفتاحها في نفس الوقت على مجالات إستراتيجية لشبكات الجريمة المنظمة الدولية القادمة من كولومبيا متجهة إلى أوروبا وآسيا.

5. الجزائر في حسابات شبكات الهجرة غير شرعية: من الأهمية الجيوبوليتيكية للجزائر إلى

ضرورة الاستغلال المكاني للمسالك الجغرافية

إنّ المنتبّع لواقع الهجرة غير الشرعية في الواقع الحالي يُدرك أنّ الشبكات المنظمة لهذه الرحلات تأثرت بشدّة بالواقع الجيوبوليتيكي للجزائر، إذ كانت تأخذ بذلك المتغيّر المكاني في الحساب ضمن حركاتها الغير الشرعية، فالمتغيّر المكاني في نشاط هذا التهديد الأمني يقوم على ازدواجية متناقضة، تتبع المسالك السهلة والتي بدورها ستوفر راحة أكثر من تلك المسالك الصعبة، وفي نفس الوقت البحث عن مسالك صعبة يصعب تعقبها من طرف الجهات الأمنية الجزائرية.

هذه المعادلة التي تبدو متناقضة إلا أنّها في الحقيقة تُمثّل سياسة متبعة من طرف المهاجرين غير الشرعيين القادمين من بعض الدول الإفريقية والمتوجهين إلى أوروبا عبر الواجهة البحرية للجزائر أو البقاء في الجزائر أو المرور إلى أحد الدول المغاربية، وهنا يكمن دور المسالك الجغرافية ضمن المعادلات الجيوبوليتيكية للجزائر والتي ركز عليها عديد الباحثين من داخل الجزائر وخارجها، هذه الأهمية التي مثّلها الواقع الجيوبوليتيكي للهجرة غير الشرعية في الجزائر أبانت عن المسالك التي تركز عليها شبكات الهجرة غير الشرعية.

من ذلك فقد كانت الجزائر طيلة العقود الأخيرة وجهة لآلاف المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء الباحثين عن فرص العيش الإقتصادية، إذ مثل الموقع الجغرافي للجزائر أحد المغريات لدى هذه الشبكات من المهاجرين والتي تربط إفريقيا بأوروبا عبر الواجهة البحرية، وهنا لابد من الإشارة إلى أنّ هناك ثلاث خطوط مرور لهذه الشبكات "طريق غرب المتوسط، طريق شرق المتوسط، طريق وسط المتوسط"، خط غرب المتوسط يبدأ من حدود الجزائر الجنوبية مع مالي والنيجر مرورا بتنمراسات أقصى الجنوب الجزائري ووسط مدينة غرداية وسط الصحراء وصولا إلى المناطق الساحلية، في حين أن هناك خط نشاط آخر لهذه الشبكات يبدأ من الحدود المغربية-الجزائرية بالقرب من مدينة تلمسان في الغرب الجزائري وصولا إلى إسبانيا عبر طريق العبور سبتة ومليلة أو مضيق جبل طارق أو بحر البوران (tsion tadesse, 2017, P 01.10).

هذه المسالك الجغرافية ذات الطبيعة الجيوپوليتيكية أعطت للجزائر تلك الأهمية القصوى في منظور هذه الشبكات المنظمة للمهاجرين غير الشرعيين، إذ وكما ينطلق المنظرون في الدراسات الأمنية لقضايا الهجرة غير الشرعية من أنّ هذه الشبكات إستغلت المجال الجيوپوليتيكي، فإنه أصبح من الضروري على السلطات الأمنية -ونظرا لمعرفة هذه المسارات الجغرافية- الإستغلال الأمثل لهذه المسالك في الفاعلية الأمنية لمحاربة هذا التهديد الأمني، والذي إستفحل التعامل معه نظرا لما تشهده الساحة العالمية من التشابك والتعقيد في غالب الأحيان.

إلا أنّ الملاحظ حسب إحصائيات وزارة الدفاع الوطني أنّ عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين تم توقيفهم يتناقص سنة بعد سنة، حيث بلغ عددهم في سنة 2016 حوالي 6103 مهاجر (مجلة الجيش، ديسمبر 2016، ص 20) ويبدأ في سنة 2017 بالصعود الحر ليصل إلى زيادة تقدر بـ 140% حوالي 14165 مهاجر غير شرعي تم توقيفهم في 2017 (مجلة الجيش، جانفي 2018، ص 22)، أما سنة 2018 فقد شهدت تراجع أعداد المهاجرين غير الشرعيين إلى المعدلات المسجلة في 2016 وصل عددهم حوالي 6834 (مجلة الجيش، جانفي 2019، ص 20)، ويتناقص بشكل لافت في سنة 2019 ليصل إلى 4465 (مجلة الجيش، جانفي 2020، ص 75)، وهو ما يؤكد على التعامل الفعلي الجيو-أمني مع هذه الظاهرة من طرف المؤسسة العسكرية.

هذه الحصيلة تعكس حرص القوات الجزائرية العسكرية والأمنية على إحكام الخناق على الخطوط الجغرافية المستعملة من طرف شبكات الهجرة غير الشرعية خاصة في الواجهة الجنوبية للجزائر القائمة على شساعة الصحراء وانفتاحها على عدد من الوحدات السياسية التي تعاني كل أشكال الفقر والمجاعة والحروب والتي تمثل عوامل طاردة للمهاجرين، والواجهة البحرية المطلة على البحر الأبيض المتوسط وأوروبا والتي تمثل إغراء لهذه الشبكات العابرة للجزائر نحو أوروبا.

من خلال ذلك فإنّ للأبعاد المكانية تلك المركزية القصوى في نشاط المهاجرين غير الشرعيين خاصة وأنّ هذه التحركات قائمة في الغالب على استغلال المسالك الجغرافية السهلة والصعبة في نفس الوقت، والتي تحمل بعدين للمهاجرين غير الشرعيين، إذ أنّ المسالك السهلة والتي تم الإشارة إليها سابقا تقول على

عامل توفير الراحة نوعاً ما للمهاجرين غير الشرعيين عكس المسالك الصعبة التي تؤثر على البنية الفيزيولوجية للمهاجرين، وفي نفس الوقت استخدام المسالك الصعبة والتي تعتبر في نظر شبكات المهاجرين غير الشرعيين صعبة التعقب من طرف القوات الأمنية والعسكرية.

6. الآليات الواجب توظيفها لبناء مقارنة جيو-أمنية فعّالة في الجزائر

انتشار كل أشكال التهديدات الأمنية -التي استغلت من خلالها الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية المعطى الجغرافي للجزائر- قابله جُملة من الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لمواجهة نشاط هذه الجماعات الإجرامية، لعل هذه السياسات والإستراتيجيات أبانت عن رغبة لدى صانع القرار في الجزائر على المُضي قدماً لمكافحة كل أشكال الجريمة والإرهاب في الفضاء الجغرافي الجزائري، إذ تمكّنت الجزائر من أن تؤسس لمقاربات أمنية محلية وإقليمية ذات أبعاد أمنية-تنموية-إستراتيجية.

حيث أنّ المقاربة الأمنية من بين أبرز المقاربات التي عرفتها الجزائر والتي أدت في الوقت ذاته دورها على أحسن ما يرام، نظرا لحساسية المقاربة الأمنية الصلبة في مكافحة الإرهاب ومحاربة شبكات الجريمة المنظمة، خاصة وأنّه في المنظورات الأمنية تأخذ المقاربة الصلبة مركزها المحوري في معادلات مواجهة التهديدات اللاتماثلية في ظل الحفاظ على الأمن الوطني للدولة، وهو ما ينطبق تماما على الواقع الجزائري وعلى تبنيه لهذه المقاربة.

في شق آخر تُعد المناطق الحدودية نقاط جيوبوليتيكية ذات أهمية محورية بالنسبة لوزن الجزائر الإقليمي والعالمي، حيث أن الجزائر وكما تم الإشارة إليها تنفتح على عديد الوحدات السياسية تقريبا حوالي 6500 كم من الحدود، هذه المعطيات ولدت رغبة تبني مقارنة أمنية-تنموية للحد من انتشار مجمل التهديدات، في أحد الدراسات تمّ ملاحظة نقطتين هامتين تميّزان المناطق الحدودية في الجزائر (الطارف- سوق أهراس- تبسة- الوادي- ورقلة- إليزي- تمنراست- أدرار- تندوف- بشار- النعامة- تلمسان)، أولى هذه النقاط أن معظم هذه المناطق الحدودية تتمتع بشساعة مساحتها خاصة الواقعة جنوب الجزائر، أما الثانية فهي أنّ معظم هذه المناطق تتوفر على كثافة سكانية قليلة جدا تصل في إليزي 0.14 ن/كم² مقارنة بالطارف التي تبلغ الكثافة السكانية فيها 123 ن/كم² (فوق و قارة، 2018، ص 61)، هذه المعطيات استغلتها الجزائر في بناء مقارنة أمنية-تنموية للتعامل الفعلي مع هذه الأزمات قصد الحفاظ على الأمن الوطني الجزائري.

لعل الجزائر بهذه الاستراتيجية تكون قد حاولت وضع أولوياتها ضمن مسعى التنسيق الإقليمي مع دول الجوار التي تتقاسم معها الحدود، حيث وفي مارس/أفريل 2012 وقّعت الجزائر وليبيا اتفاقية ثنائية حول الأمن المشترك، في أفريل 2014 تم التوقيع على جُملة اتفاقيات مع تونس من بينها محاربة التهريب على الشريط الحدودي المشترك بينهما تم من خلالها "التركيز على تنمية المناطق المشتركة من أجل تجنيبهم الوقوع في فخ الإنضمام إلى داعش"، كما تم في جانفي 2014 بالجزائر عقد اتفاق جزائري-مالي قصد بناء أمن مشترك في المنطقة من خلال تعزيز التعاون الأمني وهذا في إطار مكافحة كل أشكال التهديدات في المناطق الحدودية (صيد و محلق، 2018، ص 154)، إذ لوحظ أن هذه المبادرات الأمنية المشتركة بين

الدول ذات التماس الجغرافي مع الجزائر أعطت لهذه السياسات فاعلية أمنية مبنية على أطر جغرافية بالأساس الغرض منها الحفاظ على الأمن الإقليمي لهذه الدول.

مما سبق يتبين أنّ الجزائر قد حاولت نوعاً ما تفعيل متلازمة الأمن الوطني والمعطى الجغرافي والغاية التنموية من خلال تبنيها لمقاربة تنمية المناطق الحدودية كآلية لمحاربة كل أشكال التهديدات الأمنية، إذ أنّ هذه الفاعلية عززتها رغبة دول الجوار في تبني رؤى مشتركة، خاصة وأنّ دول الجوار في الغالب تعاني مما تعاني منه الجزائر من تنامي لكل أشكال الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، فمن المنظور السوسيوولوجي تم الوصول إلى نتيجة مؤداها أنّ أبناء المناطق الحدودية هم الأكثر عُرضة لاستغلالهم من طرف شبكات الجريمة المنظمة نظراً لمعرفتهم بالمنطقة.

كما أنّ المقاربة التنموية لا تتوقف على المناطق الحدودية بل تتعداه لتشمل المناطق ذات التضاريس الصعبة في الجزائر، حيث أنّ إعمار هذه المناطق حتماً سيُعيد الحياة إلى المناطق الصعبة والتي كانت في تسعينات القرن الماضي ملجأً جغرافياً للجماعات الإرهابية، خاصة وأنّ هذه الجماعات شكلت تهديداً حقيقياً في هذه المناطق، الأمر الذي حاولت من خلاله الجزائر أن تُعيد الحياة إلى هذه المناطق في ظل مخرجات قانوني الوثام المدني والمصالحة الوطنية، والتي عاد من خلاله سكان هذه المناطق الذين هُجّروا منها في التسعينات، من ذلك وجب على الجزائر حتى تؤسس لمقاربة تنموية فعّالة أن تركز على إعمار هذه المناطق وتوسيع دائرة المشاريع التنموية فيها.

إنّ الملاحظ لهذه المقاربة التنموية يُدرك حقاً أنّها لم تُحقّق بعد الغاية المنشودة التي وُجدت لأجلها، بل إنّ العديد من المتخصصين في هذا المجال يؤكدون على أنّها مجرد مقاربة شكلية لتغطية العجز الذي وقع فيه صانع القرار في الحد من تنامي هذه التهديدات التي تهدد الأمن الوطني الجزائري بمختلف أبعاده، خاصة في ظل الارتفاع الهائل لنشاط شبكات تهريب المخدرات على الحدود الغربية للجزائر وبالضبط في المناطق الحدودية لولاية النعامة " صفيصيفة- مغرار- جنين بورزق..." وولاية بشار " بني ونيف..."، وهو الأمر الذي يحيل إلى إعادة بناء مقاربة تنموية فعّالة قادرة على الحد من إنتشار شبكات الجريمة المنظمة.

في هذا السياق وُجب تبني إستراتيجية ملء الفراغ حتى لا تستغل الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية هذا الفراغ، وهنا لابد من التأكيد على الدور الفعّال الذي ستلعبه التنمية ضمن معادلات تحقيق الأمن الوطني الجزائري والحفاظ عليه في ظل المعطيات الراهنة، خاصة وأنّ السياسات التنموية تتشارك فيها جميع دول الإقليم، الأمر الذي يؤكد بجد على دور هذه المقاربة في التعامل الفعلي مع كل أشكال التهديدات سواء على المستوى الوطني وحتى الإقليمي والعالمي.

7. الخاتمة:

حاولت هذه الدراسة البحثية أن تختبر فرضية مؤداها أن العوامل الجيوبوليتيكية في الجزائر أثرت بدور كبير في انتشار وتمركز التهديدات الأمنية، هذه الفرضية تم محاولة اختبارها وفق أطر ومرتكزات ميدانية، إذ ما يُلاحظ في هذه المساهمة البحثية أنَّها حاولت المزاوجة بين الانتشار الجغرافي للتهديدات الأمنية والمُعطى الجيوبوليتيكي في الجزائر، خاصة وأنَّ المواضيع القائمة على المعطى الجيوبوليتيكي تُلازم دوماً التعامل والتحليل الأمني لهذه المعطيات.

مثَّل المعطى الجيوبوليتيكي للجزائر حلقة إسقاط لهذا التأثير المتبادل بين طرفي العلاقة، خاصة وأنَّها عاشت ولا زالت تعيش تبعات الأزمة الأمنية في تسعينات القرن الماضي، والتي ولدت جُملة من التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطبيعة اللاتماثلية، حيث ووفقاً للتناول الجيوبوليتيكي لنشاط الجماعات الإرهابية فإنَّه يلاحظ ارتكاز نشاط هذه الجماعات على بعض المناطق ذات الوزن الجيوبوليتيكي في الجزائر، والتي تتميز بدورها بأبعاد جغرافية حيوية ساعدت على نشاط هذه الجماعات، إذ تركزت هذه الجماعات الإرهابية الناشطة في الجزائر في الجبال والصحراء التي تُعتبر ذات أهمية جغرافية للجزائر وللجماعات الإرهابية في نفس الوقت، ما مثَّل أحد المخرجات التي تتأسس على دور الأبعاد المكانية في نشاط الجماعات الإرهابية.

حيث تتمحور عوامل جذب الجماعات الإرهابية في الجزائر على عامل شساعة المساحة وغنى الجزائر بعدد موارد الطاقة، والتي تراها هذه الجماعات على أنَّها ستمثِّل مصدر تمويل لعملياتها لو تم استهدافها، وهو نفس ما حدث في تيقنتورين يناير 2013، والذي مثَّل دليلاً حقيقياً على رغبة الجماعات الإرهابية في استهداف المنشآت النفطية بتوظيف عامل شساعة مساحة الصحراء والتي تمثِّل 5/4 مساحة الجزائر، في حين استغلت شبكات الجريمة المنظمة الحدود الشاسعة للجزائر والمنفتحة على بعض الوحدات السياسية من كل الجهات في عملياتها الإجرامية خاصة ما تمثِّله الحدود الغربية من توظيف شبكات تهريب المخدرات لعامل المكان في توسيع دائرة نشاطاتها.

ولا يقف الأمر هنا بل إنَّ انفتاح الجزائر على وحدات سياسية تتقاسم معها الحدود وتميُّز هذه الحدود بنشاط شبكات الجريمة المنظمة كوَّن هو الآخر أحد المجالات الحيوية لقياس درجة وشدة العلاقة بين المتغيَّرات الجيوبوليتيكية والتهديدات الأمنية، حيث تركز نشاط هذه الشبكات على الحدود ذات التماس المباشر بين القوى الأمنية وشبكات الجريمة المنظمة من كل الواجهات الجغرافية البرية والبحرية، إذ ركزت هذه الشبكات على الدور الجيوبوليتيكي للحدود لتعزيز نشاطاتها، ضف إلى ذلك أضافت الحدود إلى نشاط شبكات الهجرة غير الشرعية ديناميكية حيوية لتعزيز نشاطاتها وتوسيع دائرة ارتكازها.

كما أنَّه ونظراً للوجود الشكلي لمقاربة تنمية المناطق الحدودية في الجزائر إلا أنَّ هذه الأخيرة تبقى مجرد حبر على ورق، من منطلق أنَّها لم تحقق بؤادر محاربة كل أشكال التهديدات القادمة من الحدود، هذا وأنَّه وجب تعزيز المقاربة الأمنية الصلبة والتي تعد من المقاربات الفعَّالة في معادلات محاربة كل أشكال الجريمة في الجزائر، ضف إلى ذلك أنَّه لا بد من تعزيز دور المجتمع المدني والخبراء في هذه المعادلة، خاصة

وأنّ الجزائر تمثّل وحدة سياسية جديدة بالبحث في تداعيات المتغيّر الجغرافي على انتشار التهديدات اللاتماثلية.

وعليه فإنّه وجب على المؤسسات الأمنية في الجزائر أخذ هذه المعطيات الجيوپوليتيكية بالحسبان حتى لا يتم استغلالها عكسيا من طرف الشبكات والجماعات الإجرامية الناشطة على الحدود، خاصة وأنّ الحدود في الدراسات الأمنية ذات أهمية قصوى، ممّا يحتم على الجزائر تبني رؤية أمنية بتوظيف المعطيات الجيوپوليتيكية للحفاظ على الأمن الوطني الجزائري، هذا وإنّ للتنمية دورا بارزا وفعالا في هذه المعادلة والتي حتماً ستؤثر على نشاط هذه الشبكات الإجرامية في المناطق الحدودية بعد إعادة تنميتها بصفة فعلية، ضف إلى ذلك إعادة إعمار المناطق التي كانت أكثر عرضة وملجأ لهذه الجماعات طيلة العقود الماضية.

8. قائمة المراجع:

المراجع بالعربية:

- أقراد، حسينة. (2017). "المعالجة الإعلامية للأحداث الإرهابية من خلال الصحافة الجزائرية الخاصة- دراسة وصفية تحليلية للهجوم الإرهابي على قاعدة النفط تيفنتورين". الحكمة للدراسات الإعلامية والاتصالية. المجلد الخامس. العدد العاشر. ص 273-290.
- باسعيد، محمد خالد. (مارس 2015). "تهريب المخدرات بالمنطقة الحدودية بين الجزائر والمغرب". آفاق فكرية. المجلد الثالث. العدد الأول. ص 102-103.
- باسعيد، محمد خالد. (سبتمبر 2018). "و اقع التهريب بالمنطقة الحدودية الجزائرية- المغربية: دراسة عينة من الأشخاص المهربين". مجلة أنثروبولوجية الأديان. المجلد الثامن. العدد الثاني. ص 206.
- بلغيث، محمد الطيب. (ديسمبر 2017). "إشكالية تهريب الوقود عبر الحدود الشرقية-دراسة سوسيوانثونوغرافية لجماعات المهربين بولاية تبسة". مجلة العلوم الإجتماعية والإنسانية. المجلد العاشر. العدد الثالث. ص 149.150.
- حدادي، جلال. (2017). معضلة الأمن الجزائري في الفضاء المتوسطي. النشر الجامعي الجديد. الجزائر. ص 68.
- لخضاري، منصور. (2014). تطور ظاهرة الإرهاب في الجزائر من الصعيد الوطني على الصعيد عبر الوطني. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية. الإمارات. ص 25-27.
- صيد، صابرة و محلق، عبد الغاني. (2018). "إشكالية تأمين الحدود وتنمية المناطق الحدودية- قراءة في أهم تجارب بعض الدول في تنمية وتطوير المناطق الحدودية". مجلة الإقتصاد والقانون. العدد الثالث. ص 154.
- سنوسي، علي. (ماي 2020). "الجبهة الموحدة ضد الجريمة المنظمة في دول الساحل والصحراء (س-ص) ما بعد NEPAD-قراءة في مبادرة الجزائر لسنة 2010". مجلة البحوث القانونية والإقتصادية. المجلد الثالث. العدد الثاني. ص 91.

- فوقة، فاطمة و قارة، عشيرة نصر الدين. (2018). "مقومات تنمية المناطق الحدودية في الجزائر كمدخل للحد من انتشار عدوى الأزمات". *مجلة الإقتصاد والقانون*. العدد الثاني. ص 61.
- قوي، بوحنية. (2017). الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة- من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن. دار الحامد للنشر والتوزيع. عمان. ص 49-50.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (ديسمبر، 2016). "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة- حصيلة عمليات 2016". *مجلة الجيش*. العدد 641. ص 20.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (جانفي، 2018). "الحصيلة العملياتية 2017- نتائج باهرة في إطار مكافحة الإرهاب". *مجلة الجيش*. العدد 654. ص 22.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (جانفي، 2019). "حصيلة العمليات لسنة 2018- نتائج معتبرة في مكافحة الإرهاب". *مجلة الجيش*. العدد 666. ص 20.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. (جانفي، 2020). "مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة- الحصيلة السنوية 2019". *مجلة الجيش*. العدد 678. ص 75.

المراجع بالأجنبية:

- tsion tadesse, a. (2017, december). "algeria and morocco- developing inclusive strategies can prevent violent extremism". policy brief. P 01.10.